ملحق

فؤاد حمدي بسيسو

آثار تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية على اقتصاديات كل من المناطق العربية المحتلة والاردن واسرائيل

الآثار الاقتصادية للتخفيض على اقتصاديات الضفة الغربية : ـ لا زالت الضفة الغربية تشكل كيانا اقتصاديا ذاتيا ، حيث لم تدمج في الاقتصاد الاسرائيلي ، رغم أن اجراءات تحقيق التكامل التدريجي بين الاقتصادين تسير بانتظام . ولا زال التعامل بالدينار الاردني مصرحا به جنبا الى جنب مع الليرة الاسرائيلية . لذلك سيكون للتخفيض في قيمة الليرة الاسرائيلية وآثاره على اقتصاديات الضفة الغربية ازدياد في مداها واهميتها بحسب نطاق العلاقات الاقتصادية التبادلية مع اسرائيل من جهة ومع الاردن ومع العالم الخارجي من جهة اخرى ، أي حيثما يستخدم الدينار الاردني والليرة الاسرائيلية في مبادلات الضفة الغربية مع الاطراف الاخرى ، علما بأن قيمة التعادل الجديدة هي ١١،٧٦ ليرة للدينار الاردني بدلا من ٩،٨ ليرة للدينار سابقا . وستتركز هذه الاثار على القطاعات التالية : ـ

أ) الدخل المحلي : سينجم عن التخفيض تحقق زيادة نقدية مباشرة في الدخل المحلي مقوما بالليرة الاسرائيلية ، وذلك نتيجة لتحويل جزء رئيسي من الدنانير المحتفظ بها الى ليرات اسرائيلية ، بالاضافة لانخفاض أسعار استيراد المنتجات الاسرائيلية مقومة بالدينار الاردني ، وهذه النتيجة ستتحقق في المدى القصير ، ثم لا تلبث ان تتغير في المدى الطويل لترتبط بطبيعة الانفاق الذي سيعقب التخفيض وسعر التعادل الجديد ، وهذا الامر مرتبط الى حد بعيد بالتجارة مع اسرائيل . ورغم ذلك فان هناك جوانب لخسارة في الدخل الحقيقي للضفة الغربية ستتحقق نتيجة التخفيض ستتركز في دخل العمال العرب في اسرائيل والانفاق الاسرائيلي في الضفة الغربية ، وذلك ما سنشير اليه لاحقا.

ب) التجارة مع اسرائيل : ستتركز آثار التخفيض على تجارة الضفة الغربية مع اسرائيل فيما يلي : ـ

١) ستزداد الصادرات الاسرائيلية للضفة الغربية ، خاصة الصادرات الصناعية ، قدرت هذه الصادرات خلال عام ١٩٦٩ بما قيمته ١٦٠٤ مليون دينار ، علما بأنه تم دفع قيمة هذه الصادرات للضفة الغربية بالدينار الاردني الذي يستبدل بالليرة الاسرائيلية لتمويل العملية . وستتحقق هذه الزيادة في الصادرات الاسرائيلية ـ في رأينا ـ نظرا لاعتقادنا بأن الطلب العام في الضفة الغربية على المستوردات الاسرائيلية يميل الى المرونة وذلك لان معظم الواردات من اسرائيل تتكون من مواد صناعية (٨٤ ٪ خلال عام ١٩٦٩) وتتكون المواد الصناعية في معظمها من الصناعات الغذائية والمنسوجات والوقود والفوسفات والكيماويات (٥٠ ٪ خلال عام ١٩٦٩) ، كما يشهد الطلب على الواردات من الوقود والاجهزة الكهربائية تزايدا بصورة واضحة .

٢) سيصيب الصادرات من الضفة الغربية المزيد من التراجع الذي تحقق خلال عام ١٩٦٩ عن عام ١٩٦٨ ، قدرت هذه الصادرات خلال عام ١٩٦٩ بما قيمته ٣٠٨ مليون